

أبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من العام 2020

لقد أمنت دولة الاحتلال وإبان توحش الأخطار الصحية التي عصفت بالعالم أجمع وبالفلسطينيين على وجه الخصوص في مواصلة اعتداءاتها على المواطنين الفلسطينيين بالمصادرة والهدم والاستيلاء والقتل، ولم تتوقف عند ذلك، بل بدأت بشكل رسمي بالتهديد جدياً بتنفيذ مخططات ما نجم عن الإعلان المشؤوم للإدارة الأمريكية في ما بات يعرف بمخطط ضم الأغوار الفلسطينية، وفي هذه اللحظة لم تعد مسألة تطويق انتشار فيروس كورونا المستجد الخطر الوحيد الذي يواجه الأراضي الفلسطينية، بل جاء تحدي مواجهة مخططات الاحتلال الذي لا يقل شأناً عن التحدي الأول، في سلم أولويات العمل الفلسطيني الرسمي والشعبي حيث أنه يهدد وجود شعب بأكمله ويقضي تماماً على أمل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

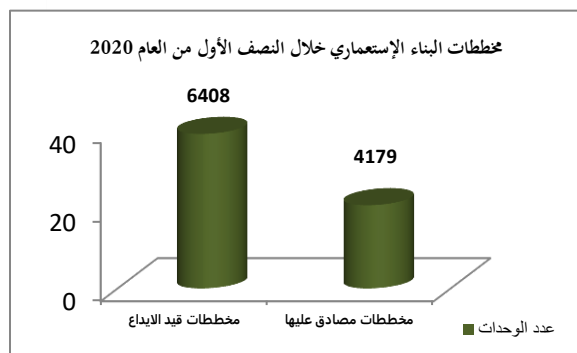
ويمكن تصنيف أبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من العام 2020 بما يلي:

أولاً: إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستيطاني.



واصل المستعمرون، بشكل رسمي أو بشكل فردي، أعمال التوسع في مستعمرات الضفة الغربية دونما توقف والصور التي التقطتها عدسة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان تؤكد أن مشاريع البناء والتوسع الاستعماري انتشرت على امتداد الأراضي الفلسطينية دونما موقف. الصور المدرجة ترصد موقعين للبناء في مستعمرتي أرائيل وعيلبي.

وتظهر المعطيات الأخيرة:



أن مجموع المخططات التنظيمية الاستعمارية التي تم نقاشها أمام مؤسسات التنظيم الاسرائيلية المختلفة في الضفة الغربية بلغت (60) مخططاً توزعت على 21 مخطط مصادق عليه تضمنت (4179) وحدة سكنية استعمارية جديدة، و 39 مخطط قيد الإيداع ضمت (6408) وحدة استعمارية. بعضها جاء ضمن محيط المستعمرات القائمة، والبعض الآخر جاء ضمن أحياء أو مستعمرات جديدة. من أبرز المخططات المخطط رقم 242 / n / III، لبناء 3541 وحدة استعمارية جديدة على مساحة 1591 دونم في مستعمرة كوخاف

يعقوب الواقعة على أراضي كفر عقب ومخماس، وقد صودق على المخطط بتاريخ 3-3-2020 ونشر في الصحف في ذات التاريخ.

نشرت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية وسلطة أراضي إسرائيل 52 عطاءً (مصدق، قبل المصادقة) خلال النصف الأول من العام 2020 تضمنت بناء آلاف الوحدات السكنية والأبنية التجارية والصناعية والخدمية في المستعمرات الواقعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن الأمثلة على عطاءات تأجير الأراضي عطاء رقم **61/2020** لاستئجار أرض في الضفة الغربية المحتلة لمدة 98 عام مع وجود خيار لتمديد 98 سنة أخرى وذلك لبناء **1077** وحدة سكنية استعمارية في مستعمرة جفعات همطوس بالقدس حيث تم إلقاء العطاء بتاريخ 22-6-2020 .

مركز "مخير لمشتكن" في القدس

الزمنا לקבלת הצעות במכרז פומבי
לרכישת זכויות חכירה
לבניית 1,077 יח"ד ב - 9 מתחמים
בבניה רוויה בגבעת המטוס
בירושלים

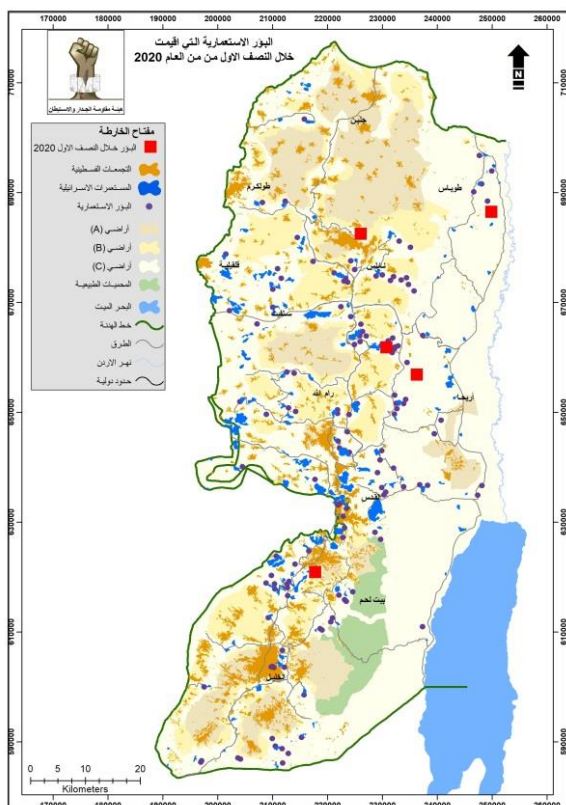
מכרז מספר ים/2020/61

العطاءات

إن انفلات المستوطنين تجاه محاولات السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي وإقامة بؤر استيطانية في مواقع استراتيجية لاستكمال إنشاء أحزمة استيطانية تساهم بقطع التواصل الجغرافي بين المحافظات الفلسطينية. حيث أن هذه البؤر أقيمت من قبل المستوطنين بحماية جيش الاحتلال الذي عمل على تأمين حماية المستوطنين خلال قيامهم ببناء هذه البؤر، ولا يقتصر الأمر على موقع بنائها بل يتبع ذلك محاولة للسيطرة على مساحات واسعة في ذات المكان، ونمط البناء شاحنات متنقلة ومن ثم يتبعها بناء خيم وبركسات وبعد ذلك يقوم المجلس الاقليمي للمستوطنات بتوفير الخدمات الأساسية لهذه البؤر من ماء وكهرباء وغيرها. وقد شهد النصف الأول من العام 2020 اقامت عدد من البؤر توزعت على النحو التالي:

1. بؤرة أبو القندول الواقعة على أراضي طوباس.
2. بؤرة جبعت الواقعة على أراضي محافظة رام الله.
3. بؤرة سهل ترمسعيا الواقعة على أراضي ترمسعيا في رام الله.
4. بؤرة جفعات ايتام الواقعة على أراضي خلة النحلة في بيت لحم.
5. بؤرة جديدة أقيمت على قمة جبل عيبال في بلدة عصير الشمالية في محافظة نابلس.

إنشاء البؤر الاستعمارية



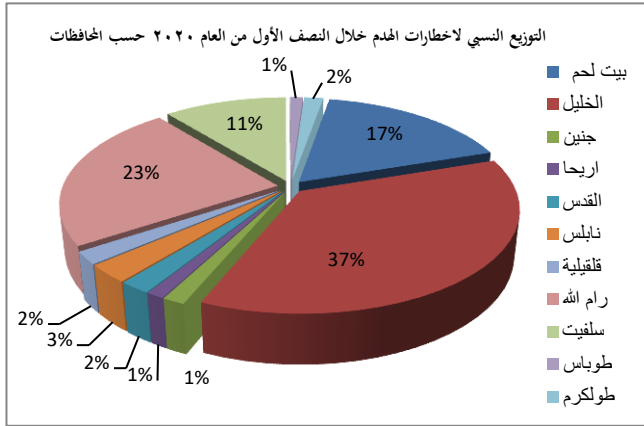
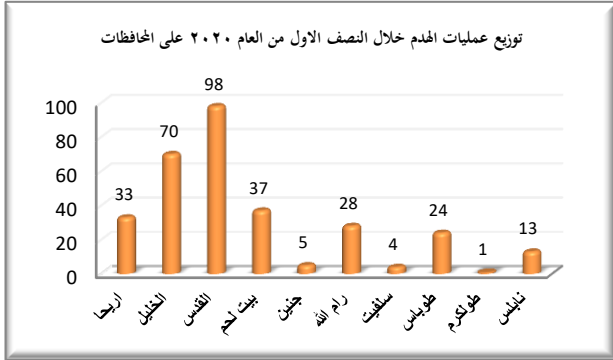
ثانياً: التشريعات والقرارات الحكومية الإسرائيلية

شهد النصف الأول من العام 2020 طرح الحكومة الاسرائيلية والجهات التشريعية عدداً من مشاريع القوانين التي تهدف إلى تعزيز وتوطيد المشروع الاستعماري في دولة فلسطين المحتلة. بالرغم من عدم تمكنها من تمرير الكثير من القوانين في الكنيست الإسرائيلي نتيجة الانشغال بالحملات الانتخابية. ومن الأمثلة على هذه المشاريع: مشروع قانون (قانون القدس وبناتها«القدس الكبرى») رقم : (82/23/د) : قدم مقترح القانون النائب يوثاف كيش بتاريخ 20/4/2020 حيث يقضي الاقتراح بتوسيع حدود بلدية الاحتلال في القدس لتضم مستوطنات بيتار عيليت، معاليه ادوميم، غفعات زئيف، غوش عتصيون، فرات. مشروع قانون (فرض السيادة الاسرائيلية على غور الاردن) رقم (613/23/د): قدم مقترح القانون افيعدور ليرمان واخرون بتاريخ 11/5/2020 حيث يهدف الى تطبيق القانون والادارة الاسرائيلية على هذه المناطق ومستوطناتها بما فيها من مناطق صناعية ومناطق اثرية وشوارع رئيسية الى جانب تطبيق القانون المعمول به داخل الخط الاخضر على هذه المناطق.

اتخذت الحكومة الإسرائيلية (34) كما سابقاً عدة قرارات مست بشكل مباشر واقع ومستقبل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 في ظل المشروع الاستعماري الاسرائيلي، الذي تبناه حكومة تنياهو وتعمل على تكريسه لصالح دولة إسرائيل والمستعمرين المعتصبين لهذه الأرض. ومن الأمثلة على هذه القرارات بتاريخ 31/5/20 اتخذت الحكومة الاسرائيلية بموجب البند31(ج) قرارا لانشاء وزارة جديدة تحمل اسم وزارة الاستيطان وتم اسنادها الى الوزيرة /تسيفي خوتوبلي// وستعمل هذه الوزارة على تنفيذ السياسات الاستيطانية للحكومة الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية مثل استقدام اعدادا كبيرة من اليهود الى المستوطنات وتكثيف عمليات البناء في المستوطنات والبؤر وشق مزيد من الطرق الالتفافية.



ثالثاً: إجراءات سلطات الاحتلال بحق المباني الفلسطينية

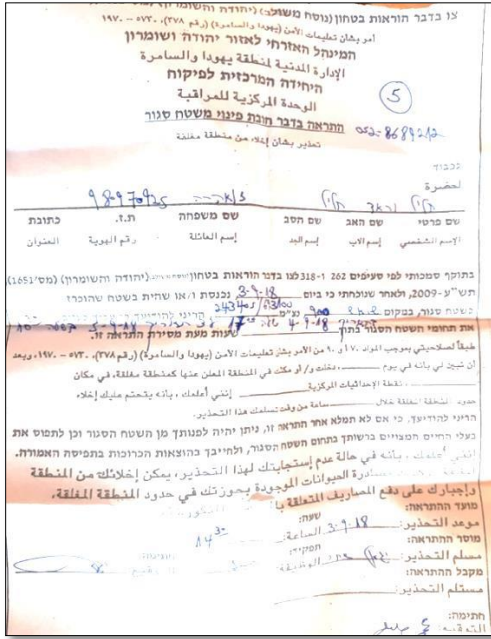


بلغ مجموع إخطارات الهدم التي تم رصدها وتوثيقها من قبل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في الفترة التي يغطيها التقرير 351 إخطاراً، شملت (إخطارات هدم، وقف بناء، إعطاء فرصة إضافية للاعتراض على أوامر الهدم)، وقد تركز 60% من هذه الإخطارات في محافظتي الخليل ورام الله.

بلغ مجموع عمليات الهدم التي نفذتها سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية خلال النصف الأول من العام 2020 (313) عملية هدم، تركز 54% منها في محافظتي القدس، والخليل،. جدير بالذكر أن الأمر العسكري رقم 1797 الذي دخل حيز التنفيذ اعطى الصلاحية لـ مراقبي الإدارة المدنية بإصدار تعليمات لأزالة أي مبنى جديد، بحيث يتعين على المالك تقديم رخصة بناء خلال 96 ساعة، وإذا لم يقدم طلب ترخيص خلال الـ 96 ساعة، ولم يهدم المالك مبناه يستطيع المراقب هدم المبنى وإزالته ومن ضمنها المباني قيد الإنشاء والمباني التي تم إنشائها، وبالتالي أصبح شبه مستحيلًا الاعتراض على أوامر الهدم في المحاكم الاسرائيلية.

في سياق سعيها لتنفيذ سياسة "التهجير القسري" بحق الفلسطينيين عمدت دولة الاحتلال على محاولة خلق بيئة قسرية ضاغطة على المواطنين الفلسطينيين في كافة مناحي الحياة، و تجدر الإشارة الى سلوكين انتهجتهما ما تسمى بالإدارة المدنية لدى سلطات الاحتلال خلال جائحة كورونا تمثلت بـ :

(أ) توزيع اخطار الهدم الإداري 1797 والذي بموجبه اذا لم يقدم المواطن أوراق ترخيصه خلال 96 ساعة يعطي ذلك حسب القرار الاحتلالي التصريح بتنفيذ عملية الهدم تجاه المنازل والمنشآت و كانت معظم عمليات الهدم التي نفذت في الفترة الماضية وفق هذا الامر.
(ب) عمدت سلطات الاحتلال إلى توزيع عدد من إخطارات الهدم خلال "جائحة الكورونا" علماً أن خطر ذلك يتمثل بعدم وجود طواقم قانونية عاملة خلال تلك الفترة للدفاع القانوني عن تلك المنشآت.



اصدرت سلطات الاحتلال خلال النصف الاول من العام 2020 عدداً من اخطارات الاخلاء التي تقضي بوجوب إبعاد المواطنين من اراضيهم بحجة أنه تم إعلانها كمناطق عسكرية مغلقة، أو أراضي عسكرية أو محميات طبيعية، أو لاغراض التدريبات العسكرية، وقد بلغ مجموع الاخطارات 129 اخطار بموجبها تم اخلاء 737 مواطن فلسطيني من اماكن سكنهاهم بشكل مؤقت.

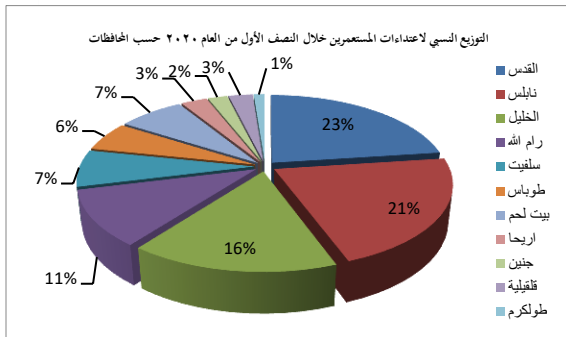
إخطارات الاخلاء بحجة التدريبات العسكرية

رابعاً: اعتداءات المستعمرين على المواطنين الفلسطينيين:

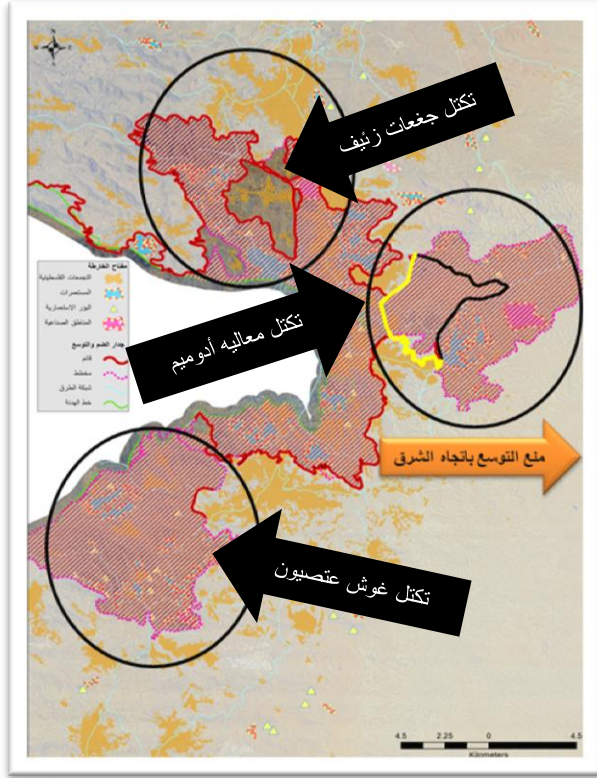


رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ما يزيد على 419 اعتداء للمستعمرين خلال النصف الأول من العام 2020 ليشهد بذلك ارتفاعاً ملحوظاً في وتيرة الاعتداءات حيث نجم عنها سقوط جرح 78 مواطن فلسطيني ، كذلك الحاق الضرر بـ 1100 دونم من أراضي المواطنين الفلسطينيين وحرق وقلع ما يزيد عن 3000 شجرة. وإلحاق أضرار مادية بمركبات المواطنين حيث تم حصر 78 مركبة فلسطينية تضررت بشكل مباشر باعتداءات المستعمرين. وقد تركزت هذه الاعتداءات بشكل مكثف في محافظات القدس، نابلس، والخليل اللواتي شهدن ما يزيد 60% من مجمل اعتداءات المستعمرين.

اعتداءات المستعمرين



خامساً: الإجراءات المتعلقة بعزل القدس



مع احتلال القوات العسكرية الإسرائيلية للأراضي العربية في حزيران عام 1967، وقيام سلطة الاحتلال الإسرائيلي بإعادة ترسيم حدود بلدية القدس بشطريها: الغربي (المحتل عام 1948، والمطهر عرقياً من العرب)، والشرقي (المحتل في العام 1967)، لجأت سلطات الاحتلال إلى جملة من الإجراءات والممارسات بدءاً من إحكام الحصار على المدينة المقدسة وعزلها جغرافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً عن عمقها العربي الفلسطيني، سواء من خلال مخرجات قانون الضم، أو من خلال جدار الضم والتوسع، مروراً بسياسات مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات اليهودية وخنق التطور العمراني وهدم المنازل والمنشآت أو الاستيلاء عليها وانتهاء بالتشريعات والقرارات ذات الطابع العنصري التي طالت كافة مناحي حياة الفلسطينيين المقدسين، ما أحال الواقع المعيشي في المدينة المقدسة، وعلى كافة مستويات المؤشرات السكانية الاجتماعية والاقتصادية واقعاً في غاية الصعوبة.

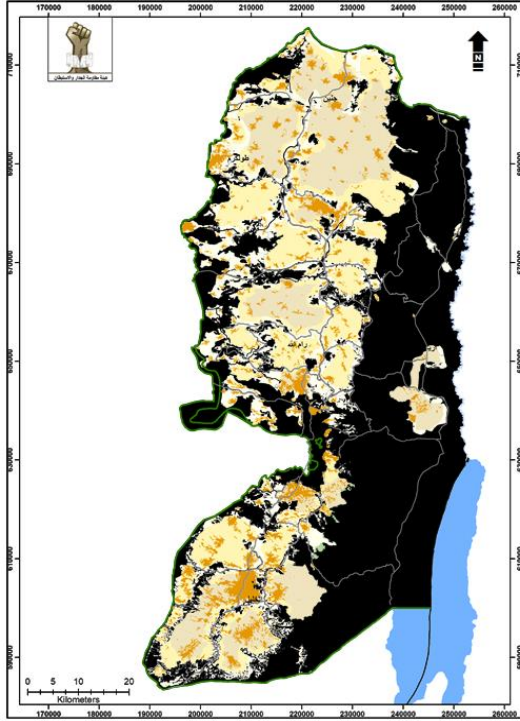
مخطط عزل القدس:

1. ضم كتل استيطانية لبلدية القدس.
2. فتح شارع ما يسمى ب شريان الحياة.
3. تهجير 21 تجمع من التجمعات البدوية وإخراج تجمعي كفر عقب ومخيم شعفاط من القدس وعدد سكانها 140 الف.
4. خنق التوسع العمراني باتجاه الشرق خاصة بعد إقامة بؤرة المنطار ومخطط إقامة مدينة استعمارية جديدة.



سادساً: مجمل الاجراءات الاسرائيلية على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

52 % من مجمل مساحة الضفة الغربية مشمولة
بالإجراءات الاسرائيلية .
80% من الأراضي المصنفة ج مشمولة بالإجراءات
الإسرائيلية.



المساحة / كم ²	تصنيف الإجراءات الإسرائيلية
1200 كم ²	الاراضي المعلنة كإراضي دولة
100 كم ²	أوامر وضع اليد
100 كم ²	أوامر الاستملاك
550 كم ²	السيطرة على أراضي الخزينة الاردنية
1016 كم ²	المناطق المغلقة بحجة الضرورة العسكرية
560 كم ²	الأراضي التي يعزلها الجدار
160 كم ²	اغلاق المناطق المحاذية لنهر الاردن
540 كم ²	مناطق نفوذ المستعمرات الاسرائيلية
335 كم ²	اعلانات المحميات الطبيعية
140 كم ²	صفقات تسجيل اراضي البحر الميت
118 كم ²	الاراضي التي يزرعها المستعمرون
135 كم ²	الطرق الالتفافية
71 كم ²	ضم القدس

المجموع الكلي	تصنيف المواقع الاستعمارية
176	عدد المستعمرات
137	البؤر الاستعمارية الاسرائيلية
5	عدد البؤر الاستعمارية التي اقيمت في العام 2020
144	عدد المواقع الاستعمارية (عسكرية صناعية، خدماتية، سياحية)
462	المجموع الكلي للمواقع الاستعمارية
692.000	عدد المستعمرين الإسرائيليين في اراضي الضفة الفلسطينية المحتلة

مجممل الاجراءات في الاراضي الفلسطينية